

الآفاق الاقتصادية للاستيطان الفرنسي في الجزائر: المستوطنون ومسألة الشغل 1848-1830

Economic prospects of French colonization in Algeria: The settlers and the question of work 1830-1848

Les perspectives économiques de la colonisation française en Algérie : Les colons et la question du travail 1830-1848

عفاف زقور¹

تاريخ النشر: 2021/12/02

تاريخ القبول: 2020/09/09

تاريخ الإرسال: 2020/04/14

ملخص:

ساهم المستوطنون الفرنسيون مساهمة فعالة في التنظير للاحتلال باختلاف مذاهبهم السياسية واتجاهاتهم الفكرية، وأصدروا العديد من الكتب التي حثت على الاستيطان الفوري في الجزائر؛ وذلك من أجل إيجاد مخرج للأزمات الداخلية والخارجية لفرنسا خلال القرن التاسع عشر. الكونت قاستون راؤول دو روزي بولبون Le comte Gaston Raoulx de Raousset-Boulbon ممثل كولون مدينة الجزائر (1845-1850)، أصدر كتابا سنة 1848 تحت عنوان "La question des travailleurs résolue par la colonisation de l'Algérie" أي "مسألة العمال وحلّها باستيطان الجزائر". استغل من خلاله الظرف السياسي لقيام الجمهورية الثانية في فرنسا وتعزز موقف الكلون بالجزائر، فحث على غرار من سبقه على الاستيطان الشامل والفوري، ومصادرة جميع أملاك السكان الأصليين وإعادة توزيعها على المستوطنين، هؤلاء الذين سيخلقون مجتمعا جديدا بشمال إفريقيا. ولم يكتفِ لمصير السكان الأصليين سواء في أرواحهم أو ممتلكاتهم.

الكلمات المفتاحية: الكلون، مسألة الشغل، البطالة، الاستيطان.

Abstract :

The French colonists made an effective contribution to the theorization of colonization by several methods, among which the publication of numerous books calling for the immediate settlement of the question of Algeria by colonization, despite their different political doctrines and intellectual tendencies, in order to find a way out of the France's internal and external crises during the 19th century.

Count Gaston Raoulx de Raousset-Boulbon, representative of the colonists of Algiers, published in 1848 a book on the solution of the unemployment problem in France entitled "*La question des travailleurs résolue par la colonisation de l'Algérie*", through which he exploits the political circumstances of the establishment of the second republic and strengthens the position of the colonist in Algeria. He demanded a complete and immediate colonization, the confiscation of all property of the Algerians "the natives/les indigènes" and their redistribution between the colonists who would create a new society in North Africa.

Keywords: The settlers, the question of work, unemployment.

* زقور عفاف، أستاذة محاضرة، التاريخ المعاصر. جامعة حسنية بن بوعلي. الشلف، الجزائر. a.zekkour@univ-chlef.dz

¹ Afaf Zekkour, Conference Master. Contemporary history, Hassiba Benbouali University. Chlef. Algeria. a.zekkour@univ-chlef.dz

Résumé :

Les colons français ont apporté une contribution efficace à la théorisation de la colonisation par plusieurs méthode, parmi celle-ci la publication de nombreux livres appelant au règlement immédiat de question de l'Algérie par la colonisation, malgré leurs différentes doctrines politiques et tendances intellectuelles, afin de trouver une issue aux crises internes et externes de la France au cours du XIXe siècle.

Le comte Gaston Raoulx de Raousset-Boulbon, représentant des colons d'Alger, publie en 1848 un livre sur la solution de la question du chômage en France intitulé « *La question des travailleurs résolue par la colonisation de l'Algérie* », à travers lequel il exploite les circonstances politiques de l'établissement de la seconde république et le renforcement de la position du colon en Algérie, Il a exigé, à l'instar de ceux qui ont précédé la colonisation de l'Algérie, une colonisation complète et immédiate, la confiscation de tous les biens des algériens « les indigènes » et leur redistribution entre les colons qui créeraient une nouvelle société en Afrique du Nord. Il ne se souciait pas du sort des autochtones, que ce soit dans leur vie ou dans leurs possessions.

clés : Les colons, la question du travail, le chômage.

مقدمة

بعد انهيار إمبراطورية نابليون بونابرت سنة 1815 في معركة واترلو الشهيرة، عاد من جديد النظام الملكي لحكم فرنسا. هذا الأخير جعل من أولى أولوياته استرجاع نفوذها على الصعيدين الأوروبي والدولي؛ وبذلك أصبحت المستعمرات مخرجا لمختلف أزماتها السياسية والاجتماعية-الاقتصادية على امتداد القرن التاسع عشر، لهذا تمّ غزو الجزائر ثم استيطانها. ونظرا لأهمية المشروع بالنسبة لفرنسا فإن كل الأنظمة السياسية التي تداولت على حكمها خلال هذا القرن تمسكت به وعملت على تدعيمه، ابتداء من الفترة الملكية وغزو الجزائر في عهد الملك شارل العاشر (1824-1830) إلى خليفته الملك لويس فيليب (1830-1848)، وحتى مع تغير نظام الحكم وعودة الجمهوريون واصلوا الاحتفاظ بالمستعمرة خلال فترة حكمهم القصيرة الممتدة من سنة 1848 إلى 1852. بعدها عاد من جديد التيار الامبراطوري (1852-1870) لحكم فرنسا وأدخل لمسته الجديدة على مشروع الاستيطان بدون المساس بالدعائم.

القرن التاسع عشر في أوروبا بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة هو عصر التحولات الاجتماعية بامتياز، وثورات سنة 1830 و1848 بفرنسا ما هي إلا نتيجة مباشرة لهذه التغيرات التي مسّت المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. هذه التحولات العميقة تعود جذورها إلى كل من الثورة الفرنسية والثورة الصناعية التي أضحت الموضوع الرئيسي للأفكار والمذاهب السياسية المطروحة. هذه الأفكار لم تبقى حبيسة القارة بل انتقلت إلى المستعمرات الجديدة عن طريق نخبة من المفكرين الاجتماعيين الذين أصبحوا منظرين للفكر الاستعماري الجديد. الجزائر بصفتها مستعمرة فرنسية جديدة أصبحت موضوع نقاش فكري بين هؤلاء المنظرين حول كيفية التعامل مع هذه المستوطنة، والسياسة المثلى التي يجب انتهاجها: الاحتلال الحر أو التوسع الاستيطاني الشامل.

تستحق النظريات المطروحة من قبل منظري الاستيطان في الجزائر الاهتمام البالغ، وذلك نظرا للمساعي الحثيثة في تجسيدها على أرض الواقع خلال مختلف الفترات التاريخية للمستعمرة-المستوطنة. ومقالنا سيلقي الضوء على نموذج من هذه التجارب النظرية التي دعا إلى تطبيقها أحد الساسة الفرنسيين وهو الكونت قاستون راؤول دو روزي بولبون Le comte Gaston Raoulx de Raousset-Boulbon الذي استوطن الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1845-1850 كمستوطن فلاح colon agriculteur، إضافة إلى تمثيله للفلاحين في الغرفة الفلاحية لمدينة الجزائر. ما أسعى إليه هو محاولة توضيح أهم معالم مقترح دوبولبون والمتمثل في: الاستيطان الفوري والاستعجالي كحل مباشر لمسألة التشغيل وأزمة البطالة التي عرفتتها فرنسا حينئذ، وتبيان الآليات المقترحة لتطبيق نظريته على أرض الواقع في ظل مناخ فكري متعدد المذاهب، وهذا من خلال مجموعة من الإشكاليات التي عكست اهتماماته: هل الاستيطان غاية في حد ذاته أم وسيلة؟ كيف سيساهم الاستيطان في حل المشاكل الداخلية لفرنسا على رأسها مسألة التشغيل؟ ما هي الآليات والمعايير المقترحة لتطبيق هذا الطرح ميدانيا؟ وفي الأخير نتساءل: هل المجتمع الجزائري الأصلي حاضر ضمن مقترحاته؟

I. قاستون دوبولبون ومسألة التشغيل

يكتمل المسار الشخصي لقاستون راؤول روزي دوبولبون أهمية في توضيح منظوره لمشروع الاستيطان في الجزائر كمنخرج لأزمة التشغيل والبطالة بفرنسا. لقد منحنا قلة من المصادر بعض المعطيات المقتضبة (Jacques, 1941) والمكررة حول شخصيته، فقد ولد بتاريخ 2 ديسمبر 1817 بأفينيون Avignon في فرنسا لعائلة عريقة، ودرس عند اليسوعيين Les Jésuites بفريبورغ Frébourg، نشأ يتيم الأم وربطته علاقة سيئة بوالده. أحب منذ الصغر المغامرة، فقد سافر إلى باريس وحاول تأسيس شركة لكنه فشل في مشروعه وخسر بذلك ثروة سبق وأن ورثها عن أمه. بعد وفاة والده سنة 1845 سمح له ميراثه من تحسين وضع شركته، وانتقل بعدها إلى الجزائر باحثا عن حلم جديد في ظل السياسة الاستيطانية للجنرال بيجو Thomas Robert Bugeaud (1840-1847)، ونقل معه مظاهر الحياة المترفة بالرغم من إفلاسه الأول في باريس. وأصدر أول منشور سياسي به بالجزائر سنة 1847، والذي دافع من خلاله عن حقوق المدنيين أي المستوطنين الجدد في الجزائر، وبيّن أهميتهم في الحفاظ عليها كمستوطنة فرنسية ضد المنافسة البريطانية. وبناء على هذا عيّنه بيجو ممثلا عن المعارضة المدنية وجمعيته علاقة ودية به. (Madelène, 1856)

عاد دوبولبون سنة 1850 إلى مسقط رأسه بأفينيون من أجل المساهمة في بناء الجمهورية الجديدة سواء بالكتابة أو من خلال مناقشات النوادي وغيرها؛ وحيّا الجمهورية رغم طابعه الأرستقراطي، وتوقع منها تحقيق نتائج بإمكانها "زعزعة الجبال" بفرنسا، كما جمعيته بالأمرير جول بولونييك Le prince Jules de Polignac علاقة خاصة حتى وفاته سنة

1847. وبقي يلقب حتى وفاته رغم إفلاسه بكونت أفينيون Comte d'Avignon. واصل عند عودته إلى فرنسا أنشطته الفكرية وأصدر جريدة للليبرتي *La Liberté*، ودون الانتماء إلى أي حزب سياسي شارك بمسقط رأسه سنة 1848 في انتخابات المجالس العامة والانتخابات التشريعية، لكنه فشل في ذلك ثلاث مرات متتالية آخرها خلال الانتخابات التشريعية. يعود سبب هزيمته السياسية إلى غموض قناعاته الأيديولوجية حيث صُنف محافظا بالنسبة للجمهوريين وجمهوريا بالنسبة للملكيين. بعد إخفاق دوبولبون سواء في استعادة ثروته بالجزائر أو في المجال السياسي بفرنسا رحل إلى عدة بلدان في القارة الأمريكية، لينتهي مساره بإعدامه في المكسيك بتاريخ 12 أوت 1854 نظرا لدوره بما عرف بـ "حرب استقلال المكسيك" (Madelène, 1856).

نشر دوبولبون بعض الكتابات (Raousset-Boulbon (de), 1857) من بينها كتاب حول مسألة الشغل بعنوان "*La question des travailleurs résolue par la colonisation de l'Algérie*" أي "مسألة العمال وحلّها باستيطان الجزائر" (Raousset-Boulbon(de), 1848) وذلك في شهر مارس 1848. وهذا في ظل مناخ عَجَّ بمختلف المذاهب الفكرية الاجتماعية-الاقتصادية بالمستعمرة، حيث دعا المستوطنون على اختلاف مذاهبهم إلى اعتبار الجزائر حقلا للتجارب وحلا لأزمات فرنسا المتعددة. وقد حاول دوبولبون على غرار من سبقه التنظير للاحتلال وإقناع الساسة بفرنسا بمدى ضرورة الاستيطان الكلي والمستعجل للجزائر كمخرج حيوي لمسألة التشغيل في فرنسا، ووضّح الأبعاد المركبة للمسألة منها الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية.

كتاب دوبولبون صغير الحجم، يتكون من 31 صفحة بطبعة سنة 1848، والذي نعتة الكاتب بعدة صفات منها "المسودة غير المكتملة" *L'incomplète ébauche*، و"المخطط" *Un plan*، وذكر أيضا أن ما كتبه هو نظام مقترح "*Un système*" لا يدعي فيه الأسبقية. وبالفعل فقد سبقته كتابات المستوطنين المنتسبين إلى السانسييمونية -Saint-simoniens (السانسييمونية تيار إيديولوجي، يركز على مبادئ المذهب الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي لكلود-هنري دو سان سيمون Claude-Henri de Rouvroy de Saint-Simon (1760-1825) على رأسهم أونفنتان (Enfantin, 1843)، وغيرهم من الساسة منهم دوطوكفيل (Tocqueville, 2003) على سبيل المثال لا الحصر. واستدرك دوبولبون بعد إمضاء اسمه في نهاية الكتاب أن ما كتبه ليس نظاما ولا مخططا بل هو فكرة *Une idée*؛ نشرها استجابة لانشغال المجتمع الفرنسي بمسألة العمال سواء في فرنسا أو الجزائر، مما جعله يتساءل: ما العمل؟ وأجاب "هذا فكري *Voilà ma pensée*" و"هذه فكري إن كانت جيدة انشرها واعمل على إثرائها". واهتم سواء الناشر أو الكاتب بإبراز بعض المفردات والمصطلحات المفصلية بالنسبة لطرحه بكتابتها بالحروف الكبيرة مثل "فكري"، وكذلك رقم "مليون من الأفراد الفرنسيين" الذين يمكن استيطانهم بالجزائر، بالإضافة لـ "مؤسسات القرض" على

سبيل المثال لا الحصر. (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 14, 29, 31).

تعرض الكاتب إلى عدة مسائل على رأسها الاستيطان الذي اعتبره وسيلة لا غاية وذلك لحل مسألة التشغيل، ونظرا لارتباط هذه الأخيرة بمسائل الملكية فإنه تعرض إلى مجموعة من التفاصيل الخاصة بكيفية الاستحواذ على كافة أراضي من وصفهم بـ"الأهالي"، وفصل في ذكر إمكانيات الجزائر في مجال التعدين، وآليات تطبيق طرحه ميدانيا في ظل الظروف التي شهدتها فرنسا خلال ثورة 1848 وقيام الجمهورية الثانية وواقع المستعمرات منها مستعمرة الجزائر.

II. أزمة فرنسا وهران الجزائر 1848

تعددت أزمات فرنسا خلال الفترة الممتدة ما بين 1830 و1848 منها السياسية والاقتصادية-الاجتماعية، واحتاجت إلى استعادة هيبتها الأوروبية وضمان امتدادها الجيوسياسي. فقد بلغت مساحة فرنسا خلال الفترة الممتدة ما بين 1830-1848 حوالي 528.000 كلم²، وناهر سنة 1831 عدد سكانها 32.5 مليون نسمة ليصل سنة 1846 إلى 35.4 مليون نسمة. وانعكست نهاية حروب نابليون على الزيادة الطبيعية وجعلت منها بلدا شابا من حيث عناصره السكانية فلم يتجاوز ثلثي سكانها سنة 1826 سن الأربعين، ورغم هذا لم تصل إلى نفس الزيادة الطبيعية التي شهدتها بقية الدول الأوروبية آنذاك مثل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا (Caron, 1993, p. 35).

إن توضيح بعض المميزات الاجتماعية لفرنسا خلال هذه الفترة من شأنه أن يساعدنا على فهم خصوصية الفئات المهاجرة إلى الجزائر (Yvette, 1984) خلال الفترة الممتدة بين 1836-1851، حيث اعتبرت فرنسا بلدا فلاحيا بأغلبية سكانية ريفية، حيث بلغت نسبة سكان الريف 75% بينما لم تتجاوز نسبة الحضر 25%، أي أنه لم يكن يسكن المدينة سوى 1/4 من الفرنسيين سنة 1848. مع العلم أنه تم اعتماد عدد 2000 نسمة، سنة 1846، كمعيار للتمييز بين الريف والمدينة. خلال هذه الفترة أثرت مجموعة من المتغيرات على العالم الفلاحي الذي أضحي مهددا إما بسبب تحويل الملاكين إلى الوضع الكادح أو الهجرة نحو المدن الكبيرة مثل باريس. هذه الظاهرة الجديدة المتمثلة في الهجرة الداخلية لسكان الأرياف والجبال أدت إلى تضاعف سكان المدن وفي المقابل سببت أزمات ذات طابع اجتماعي اقتصادي: منها بالخصوص مشكل الشغل والسكن (Caron, 1993, pp. 35-41).

لا يمكن فهم علاقة المستوطنين بالجزائر كفضاء جغرافي وبشري، خلال العشرين سنة الأولى التي تلت الاستيلاء على دار السلطان أي مدينة الجزائر سنة 1830، إلا بفهم واقع فرنسا الداخلي ورهانات الأقلية الحاكمة وحاشيتها. فقد اتخذت الأنظمة الثلاثة المتتالية في فرنسا في ما يخص علاقتها بالجزائر اختيارات فعلية لا رجعة فيها، حيث قررت في مرحلة الإصلاح La restauration غزو الجزائر سنة 1830، بينما اتخذت ملكية جويلية 1830-1848 القرارات الأكثر ثقلا من ناحية النتائج على رأسها عدم الانسحاب من الجزائر سنة 1834 والاحتلال الضيق l'occupation restreint ثم الاحتلال الكامل سنة 1840 واستيطان الإيالة العثمانية السابقة. وأكملت الجمهورية الثانية (1848-

(1852) المسار بإعلان الجزائر جزء من "القطر الوطني الفرنسي" بناء على دستور 1848. وبعد تردد متكرر، بيّنت الإمبراطورية الثانية عدم التراجع عن هذه القرارات الأساسية (Guy, 2012, p. 21)

مساندة دوبولبون لفكرة الاحتلال الكلي والاستيطان الفوري واضحة، فقد بيّن موقفه من التردد السياسي السابق الذكر، واعتبر أن "العناية الإلهية" هي من "حفظت" الجزائر لفرنسا، وذلك رغم "معاناتها" من "الافتراء" و"الازدراء" و"التهديد بالتخلي عنها" في ظل حرب طاحنة. فقد أصبح غزو الجزائر رهانا للسياسة الداخلية، حيث عارض 221 عضوا من أعضاء الغرفة الجديدة لمجلس النواب الفرنسي، القرار الرسمي القاضي بتوجيه حملة ضد الجزائر والمؤرخ في 2 مارس 1830، وارتفع العدد بعد نجاح الحملة إلى 274 عضوا. في ظل هذه الظروف، سعت الحكومة إلى الانتصار العسكري من أجل الفوز بالانتخابات بينما انتقدت المعارضة تكاليف الحملة في ظل تدهور الأوضاع الداخلية وهيمنة الأزمات الدولية كثورة بلجيكا، وحاجة فرنسا إلى ضمان الدعم البريطاني. والمفارقة أن ملكية جويلية 1830-1848 التي نشأت من معارضة الحملة هي من ستتحصل على نتائجها، وستتخذ قرارات تتعلق بالاحتلال واستيطان الجزائر، رغم أن هذه القرارات تطلبت أكثر من عشر سنوات لتصل إلى نقطة اللارجوع (Guy, 2012, pp. 27-31). وسارت الأمور في صالح الأقلية المنتصرة والمساندة للاحتلال colonialiste أو ما وصفه أجيريون "اللوبي الكولونيالي"، ضد anticolonialiste المعادين للاحتلال (Charles-Robert, 2005, pp. 79-82)

يمكن أن نستخلص غلبة اللوبي الكولونيالي بالجزائر من خلال ما كتبه دوبولبون ممثل كولون مدينة الجزائر رفقة كل من St-Guilhem, Vialar, Franclien, Rancé، والذي رأى أن استقبال العمال الفرنسيين بالجزائر من شأنه أن يتمخض عنه وبالضرورة نواب أو ممثلين عن المعمرين أو الكولون الذين "صمتوا" حسب طيلة 17 سنة من الحرب (1848-1830). وأشاد بنضال الكولون الزراعيين والتجارين والصناعيين، حيث وصفه بالنضال "الشجاع" و"المخلص" ضد "عراقيل الإدارة السيئة التي أدت إلى الخراب" بما فيها الوزارة الأخيرة (Raousset-Boulbon(de), 1848, p. 6). ويقصد بها وزارة فرانسوا بيار قيزو François-Pierre Guizot (18 سبتمبر 1847-24 فيفري 1848) قبل الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الثانية (24 فيفري-9 ماي 1848).

بيّن دوبولبون أن حاجات السكان الفرنسيين قد تجاوزت إمكانيات فرنسا سنة 1848 مما فاقم الأزمة الاجتماعية والأخلاقية. وارتكز الكاتب، كمنطلق لما سيعرضه لاحقا ومن الصفحة الأولى لكتابه، على الخطابات الوطنية للحكومة المؤقتة لثورة فيفري 1848 والتي وعدت بإيجاد عمل لجميع المواطنين. هذا الوعد رأى الكاتب ضرورة الالتزام به بناء على الوضع الاجتماعي-الاقتصادي المتردي بفرنسا، وثقة منه أن زمن ما وصفه بـ "الحماقات الإدارية" قد ولى. وتوقع أن يصبح مصير الجزائر "عظيما كعظمة الأمة الفرنسية" (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 6, 29-30). ونلاحظ أنه كرر مرارا تحفيزه لتبني طرحه باسم "شعور الأمة الفرنسية"، هذا الخطاب أو الشعور الموحد تمتد جذوره

إلى الثورة الفرنسية 1789-1815 حيث احتفظت فرنسا بتمثيل وطني، وعملة وطنية وإطار إداري وطني، وعلم وطني منذ سنة 1830، الوحدة الإدارية لفرنسا أو وجود الشعور الوطني لا ينفي استمرار التباين الجهوي والثقافي والسياسي والاقتصادي (Caron, 1993, p. 33).

أكد الكاتب أن ثورة 24 فيفري 1848 في فرنسا ليست ثورة سياسية فحسب إنما بالدرجة الأولى هي ثورة اجتماعية. وأشار إلى التغييرات الاجتماعية التي تجسدت في الخلل الذي حدث بين الأجيال وازدراء الشباب للوضع القائم حينئذ، وشبه المجتمعات وأزماتها بالمحيط الذي لا يعكس سطحه ما يتمخض في عمقه. ولم يهمل التغييرات السياسية التي حدثت بأوروبا سواء بسقوط "تاج الملوك"، أو فرار السلالات الملكية واحتضار "الهيبة الملكية"، وكذلك الانقسامات العسكرية. وأرجع جذور الاضطرابات التي وقعت بفرنسا والتي وصفها بـ "الإعصار" إلى قرن من الزمن، حيث تم استغلالها دوريا من طرف الساسة "المتعطشين للسلطة"؛ لهذا فإن ثورة 1848 قد ابتلعت، بالنسبة له، جميع الأحزاب بـ "فرديتها المذنبية" وأخطائها وطموحاتها؛ ولم يمتلك أي حزب منها ثورة فيفري إنما اعتبرها "ملك العالم"، لذا دعا العمال بالتحديد إلى تجميع الإنسانية حول قوانين الأخوة (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 6, 24-25). هذه الدعوة الموجهة إلى فئة العمال سنة 1848 قد سبقت نداء كارل ماركس الشهير سنة 1849.

حثّ دوبولبون الحكومة الفرنسية على عدم التردد في استغلال الأرض الجزائرية بدكاء وجرأة، تلك الأرض التي سبق وحقق ثراء روما، وهنا الكاتب يسترجع ماضي "إفريقيا الرومانية"، حيث سجلت مختلف المصادر الأدبية في العالم القديم تراجع الزراعة في شبه جزيرة إيطاليا بصفة عامة وروما بصفة خاصة، وتحولت بلدان المغرب القديم إلى الممون الأساسي لروما بالمواد الزراعية الضرورية وفي مقدمتها القمح والزيت، وأصبحت عبارة "إفريقيا خزان روما" شائعة الاستعمال (بشاري، 2015). وتوقع دوبولبون أن استغلال الأرض سيعمل على رفع نسب ثروات "الوطن المشترك" *patrie commune* في "فرنسا الإفريقية". وشجّع الحكومة على فتح الجزائر أمام جميع الأنظمة؛ وبهذا لن يفكر أنصار فورييه Fourier ولا أنصار كابي Etienne Cabet (1788-1856) في "رمي قواعد الشيوعية *Le communisme* Icarien في العالم الجديد"، وهنا يشير إلى مسار هذا الأخير، المفكر السياسي الفرنسي، أول من عرّف نفسه بـ "الشيوعي" سنة 1840، والذي كتب كتاب تحت عنوان *Voyage en Icarie* وصف فيه مدينته المثالية، وأسس في تكساس الولايات المتحدة على ضفاف النهر الأحمر Red River مدينة مثالية سماها Icarie بناء على أفكار "الاشتراكية المسيحية" سنة 1848 (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 6, 29-30).

اعتبار دوبولبون الجزائر حقل تجارب لمختلف المذاهب سبقه إليه عدة مفكرين منهم الساسيموني أونفانتان والفورياري جول دوفال Jules Duval. وتأثرت الجزائر بالمذاهب الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي شهدتها فرنسا في القرن

التاسع عشر، إضافة إلى الوقائع السياسية التي تركت آثارا متفاوتة على سياسة الإدارة والحكومة في الجزائر على رأسها المذهبين الفورياري Fourierisme والسانسيموني Saint-simonisme اللذين أحدثا أثرا كبيرا بالمستعمرة (علمي، 2013، الصفحات 31،43). فقد استولى الجيش الفرنسي، خلال المرحلة الممتدة ما بين 1830-1848 على مدينة الجزائر ومتيجة، وعنابة ووهران وقسنطينة، وهزم مقاومتين من أكثر المقاومات امتدادا زمنيا ومكانيا وهما مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب (1832-1848) ومقاومة أحمد باي في الشرق (1830-1847) بعد هزيمة بايلك الشرق والاستلاء على قسنطينة سنة 1837. واستمرت فرنسا بعد سيطرتها على مدن الساحل في الامتداد والتوسع إلى الداخل بواسطة بعض الزعماء المحليين لتجنب تكاليف الاحتلال الكلي، وزاوجت بين سياسة القمع العسكري ومنظومة من الصيغ "القانونية" المختلفة، وسلسلة من الإجراءات العقابية على رأسها مصادرة الأراضي لإعادة توزيعها على المعمرين أو المستوطنين (Sari, 2012, pp. 11-19).

استغل دويولبون مجموعة من المعطيات السياسية لإنهاء كتابه في مارس 1848 ونشره خلال نفس السنة، فقد تعزز موقف الكولون بالمستعمرة، حتى وإن استقبلت ثورة 1848 من طرفهم بدون اضطراب واضح إلا أن إعلان الجمهورية سبب فوضى بين مختلف التيارات السياسية الموجودة في المستعمرة منها أنصار الملك المخدولين والساسيمونيون والفورياريين وغيرهم. وفتح "الحماس الجمهوري" للمستوطنين مجالا لعلاقات جديدة للسلطة والقوة ضد "نظام السيف" الذي وضعه بيجو. وعزز صفوف الكولون، فسرعان ما اتصل العمال بجمعية الكولون التي بادرت إلى تدريبهم على نمط الحياة كعمال أصحاب ملكية. ووصلت أفواج العمال الأوائل إلى الجزائر بداية شهر أكتوبر 1848، حيث تبنى هؤلاء أساليب الكولون سواء في مواقفهم اتجاه السلطة العسكرية أو اتجاه "المسلمين"، وتعزز بهم حزب الكولون تحت ظل الجمهورية الثانية وبسقوط نظام حكم بيجو، وسعيهم إلى الإدماج الإداري الكلي للجزائر في فرنسا بدعم من الجنرال لاموريسيير Lamoricière (علمي، 2013، صفحة 40).

III. الاستيطان في الجزائر وسيلة حل أزمة الشغل بفرنسا

استعملت فرنسا باختلاف أنظمتها أساليب استيطانية عشوائية ومجموعة من الأيديولوجيات المتناقضة، وقد اختصر جول دوفال Jule Duval سنة 1859 ذلك بقوله "تم اقتراح حشد من الأنظمة المتناقضة" (علمي، 2013، صفحة 16). وشجعت، هذه الأخيرة، على اختلاف مشاربها الاحتلال الحر والتوسع الاستيطاني المفرط والإدماج الشامل للجزائر في فرنسا. حيث تعددت صيغ الاستيطان المقترحة خلال مرحلة التردد ما بين 1830 و 1848، واجتهدت الساسة والمفكرون بمختلف اتجاهاتهم على إيجاد صيغة حل للأزمات المتعددة لفرنسا ضمن الأراضي البعيدة عن المتروبول. وجدت هذه الصيغ ضمن هذا المناخ السائد سواء مقترحات الكولون "ذوي القفازات الصفراء" أو "جنود بيجو الفلاحين" أو

مقترحات كلوزيل ودوتوكفيل وغيرهم، إضافة إلى تجارب الساسيمونيين العائدين من مصر من أمثال أونفنتان: فما الذي أضافه دوبولبون؟ أو ما هي الصيغة التي زكاها مقترح أو تنظيره؟

ألح دوبولبون على ضرورة وحيوية الاستيطان الفوري، وبيّن أنه وسيلة وليس هدفا في حد ذاته وذلك من أجل القضاء على الزيادة السكانية التي من شأنها تحطيم "التوازن بين رأس المال والشغل"، واقترح على الحكومة المؤقتة للجمهورية الثانية الالتزام بتحقيق ما وصفه "وعودها المهيبة" وهو ضمان "وجود جميع المواطنين عن طريق الشغل". ولا يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الحكومة للشغل في فرنسا إنما من خلال استيطان الجزائر فحسب: «استوطنوا، استوطنوا فوراً، وإن لم تفعلوا فإننا سنموت جوعاً، وهذه الأرض ستصبح "ملعونة" وتبدأ الحرب وتضيع أفريقيا». وتساءل عن الحلول التي يمكن اقتراحها لعمال بدون خبز في ظل تزايد عدد السكان ونمو البؤس (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 7-8).

هذه الصورة المشجعة للاحتلال والمبالغة في وصف الأزمة من طرف الكلون هدفت إلى دفع الحكومة للتسريع في تنفيذ المشروع. علماً أن سنوات الأزمة بفرنسا خلال العشرين سنة الأولى من الاحتلال هي الفترة الممتدة ما بين 1846-1847 والتي بلغ خلالها سعر القمح الضعف وزيادة بقليل وخارج عن هذه الفترة تم تسجيل انخفاض الأسعار، وفي نفس الوقت ارتفعت أسعار الأملاك العقارية. حيث غطى 40% من السكان احتياجاتهم من الفلاحة و17% منهم من الصناعة والتجارة، باحتساب مختلف الفروق الاجتماعية التي يمكن تسجيلها في كل مجموعة حسب مقارنة التشكيلة المهنية للمجتمع الفرنسي خلال نهاية ملكية جويلية (1830-1848) المبنية على إحصائيات سنة 1851 والتي تنطبق على واقع السنوات التي سبقتها، رغم الثغرات التي يمكن تسجيلها في تسمية وتصنيف المهن (Caron, 1993, pp. 39, 47-48).

وضع دوبولبون موضع المساءلة جهود الاستيطان التي بذلت من طرف الأنظمة بفرنسا خلال الفترة الممتدة ما بين 1830 و1848، ونفى رغبته في العودة إلى ما وصفه بـ "تجريم الموتى" ولكن النتائج لم تكن ناجعة حسب. وحثّ على التقدم نحو المستقبل "الواعد" لفرنسا بما أن الحكومة المؤقتة، سنة 1848، بإمكانها منح "دفع قوي غير قابل للتحديد" للأحداث بالجزائر عبر نظام واسع للاستيطان، واستمر في إبراز المخاطر التي توقعها في حالة عدم الاستجابة لتنفيذ الاستيطان الفوري. ودعا المشرعين إلى تسريع العملية لأن ما وصفه بـ "مأساة المعمرين" في الجزائر لا يقل عن بؤس الفرنسيين بفرنسا، وذلك قبل "موت آخر معمر وهو يلعنهم" وقبل أن "يسحق جيش أفريقيا بين رصاص العرب ومدافع الانجليز"؛ ويتم "تجويعه برا وبحرا مما يجبره على الاستسلام" وبالتالي "إلحاق العار" باسم الفرنسيين وباسم الحضارة التي هم

في "طليعتها"؛ ولهذا رأى وجوب التسريع في إرسال "جيوش العمال" وهو "جيش" أقوى من الجنود (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 7-8).

هذا الخطاب لم يتفرد بطرحه، كما سبق واعترف به دوبولبون، إنما يذكرنا بموقف بعض الأرستقراطية والمتقنين والساسة الفرنسيين من احتلال الجزائر مثل كتابات آلكس دوطوكفيل ما بين 1837-1847 وحماسه في الدفاع عن الاستيطان أمام البرلمان الفرنسي سنة 1847 (طوكفيل، 2016)، وكذلك تقارير الحاكم العام بيجو (1840-1847) الذي انتقد السياسات السابقة للاستيطان وشجع على الاستيطان الرسمي. ورغم اختلاف الإحصائيات بين الباحثين فإن مقارنة بسيطة بين بعض السنوات توضح ارتفاع عدد الأوروبيين المستوطنين من 3.528 سنة 1831 إلى 35.727 سنة 1841 ليصل سنة 1852 إلى 124.401 مستوطنا (Lardillier, 2015, pp. 21-23, 99). وفي نفس الوقت سجل الباحث كمال كاتب تراجع الزيادة الطبيعية لدى الجزائريين السكان الأصليين خلال السبعين سنة الأولى من الاحتلال مقارنة بالأوروبيين، ووضح خصوصية التقديرات التقريبية لعددهم في بداية الاحتلال، ثم أحاط بمختلف ظروف الإحصاء الذي خصّهم خلال القرن التاسع عشر (Kateb, 2010, p11-21, 27-30).

لم نجد دليلا على ارتباط دوبولبون بالسانسيمونيين إلا أن تأثيرهم على طرحه يبدو جليا، فقد رأى دوبولبون أن المجتمع الفرنسي "يتهاوى منحلا" بفرنسا ودعا إلى تنشئة مجتمع جديد بالجزائر بناء على قواعد الإنسانية المبنية على الحرية والمساواة والأخوة: «مجتمع نموذجي تقتدي به الإنسانية حيث تُكرم العائلة، وتحترم الملكية، ويمجد العمل ويقضى على المعاناة، وتصبح بذلك الحياة جذابة حينما يُكرم الرجال الله». وفتح الجزائر على جميع أشكال الشغل يمكن «الشعب شاب وقوي على غرار الشعوب الجديدة أن يولد على شطآن الجزائر حيث تتربع فرنسا المتجددة». ودعا إلى تأمل وتقدير شعب الولايات المتحدة الأمريكية الذي شهد نموه من عاش قرنا من الزمن. وتوقع أنه عن قريب «ستصبح فرنسا على غرار المجتمع المؤثر للولايات المتحدة الأمريكية حيث الرجل الذي لا عمل له لا معنى له، لأن الشغل وحده الذي يسمو ويمجد». ودعا إلى تحقيق «مهد فرنسا الجزائرية *La France Algérienne* للشغل أو العمل، واحتضان هذا الشعب الناشئ ضمن مؤسسات حرة وأخوية»، وتوقع أن ما وصفه «الشعب العظيم وليد الجمهورية سوف يتجاوز الأطلسي إلى العالم الجديد العملاق». وربط ربطا عضويا بين القضاء على بؤس ومعاناة الطبقات الفقيرة وبين استيطان الجزائر، وطالب بإلحاح بتنفيذ ذلك من طرف كل من الرجال الذين وصفهم بـ"الرجال ذوي القلوب الذين يسعون للقضاء على معاناة العمال"، وهم رجال الاقتصاد المقتنعين بضرورة إعادة التوازن بين رأس المال والشغل، وخص منهم الساعين إلى الارتقاء بفرنسا إلى مصاف الدول "الحاملة للحضارة والنور إلى العالم" (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 23-31).

طالب دوبولبون الحكومة بضرورة توفير العمل للعمال بفرنسا والجزائر، وتوقع أن "سلامة فطرهم هي من ستحملهم للقدوم إلى الجزائر أكثر من عنوان وطنيتهم"؛ وذلك نظرا لإيمانه بـ"حقيقة" مفادها أن استيطان الجزائر هو الوحيد الذي يضمن قدرا متساويا بين امتيازات الحكومة والعمال على حد سواء. بحيث يتمكن العمال من تجاوز البروليتاريا التي هي بمثابة "عبودية الفترة الحديثة"، ويخلق للدولة الثروة القابلة "للمضاعفة وجوبا". وحتى وإن وُفرت الحكومة بفرنسا مناصب شغل للعمال فهي تضمن بذلك أجرة يومه دون ضمان الغد؛ ويبقى بالتالي مصير العامل هو نفسه بما أنه "لا يضمن قوته للأبد"، ويترك بذلك احتمال عودته للبؤس قائما حتى وإن أدى ذلك إلى نمو الثروة العمومية. بينما الشغل في الجزائر يخلق هذه الثروة وهذا أكبر امتياز للدولة، وفي نفس الوقت تمنح الأشغال التي توفر في الجزائر للعمال وسيلة ضمان حياته بمنحه الأرض التي يفلحها، هذا "الإرث المعنوي والمادي" هو "الثروة العمومية" في حد ذاتها. واقترح الكاتب تحويل نصف أو ثلث "جماهير العمال" التي تعيش على كاهل الدولة والتي قدرها بـ"مليون عامل" نحو الجزائر؛ وبذلك يتم ضخ مئآت الملايين من الأموال جملة في إفريقيا. وبناء على ما ذكر آنفا سعى لإقناع أصحاب القرار: «أن ثورة فيفري قد دقت معها ساعة الجزائر، وعلى الأرواح والذهنيات المغامرة أن تسمو إلى مستوى ما كان يعتبر بالأمس مهولا» لأن ما طبق سابقا في الجزائر وسمي اقتصادا ما هو سوى "جشع بغيض". (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 8-9, 11).

تقودنا مجموع المقترحات التي عرضها الكاتب مباشرة إلى تأثيره الواضح بالفكر السانسييموني فمثلا مطالبته بخلق مجتمع جديد في الجزائر الذي سبق أن دعا إليه سان سيمون، ورأى حاجة المجتمع الصناعي إلى وجود أخلاق جديدة بعد تعرض الأخلاق المسيحية القديمة إلى عدة انتقادات. فضلا عن استعمال سان سيمون مصطلح "عضو مساعد في المجتمع" نتيجة الانتقال من النظام القطاعي إلى النظام الصناعي حيث حلت معايير التعاون محل قواعد القيادة ذات الطابع العسكري، وبات تعاون الجميع ضروريا باعتبار كل فرد شريك في هذا العمل الجماعي. وفكر في إقامة نظام جديد عن طريق التحول التدريجي للطبقات الاجتماعية (علمي، 2013، الصفحات 33، 35).

IV. مصادرة أملاك "الأهالي" مشروع "سلام الأمة الفرنسية"

اقترح دوبولبون شرطا أساسيا لتثبيت الفرنسيين بالجزائر وهو عدم التردد في مصادرة أو استملاك كل الأراضي التي يمتلكها "الأهالي" لصالح أملاك الدولة الفرنسية، وهذا إن أرادت الحكومة فعليا "نقل الجزائر إلى الحضارة" واستخراج كل ثرواتها المتنوعة. وأكد أن الوقت غير كاف لمناقشة الحقوق ومعارضة أفكار الإبادة والقمع، والتي اعتبرها "ليست من قيم" الشعب الفرنسي. وبما أنه اقترح دفع منح بالتقسيط لمن ستم مصادرة ملكيته فإنه رأى أن هذا غير معارض للعدالة والحقوق، ويتم ذلك سواء من طرف لجان غير محددة الآجال تشكلها الدولة أو من طرف التاجر صاحب الامتياز نفسه. ومن خلال هذا الإجراء توقع أن تستحوذ الدولة على 10.000.000 هكتار من الأراضي الخصبة، وهي المساحة التي

اعتبرها كافية لتثبيت مليون عائلة من الفلاحين الفرنسيين؛ وبهذا ستفي، حسبها، الحكومة المؤقتة بوعودها وتجعل من الجزائر ككل "سفينة مفتوحة للعمال" وتصبح بذلك "الدولة مقاولا للاستيطان" (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 15-16, 22)

رأى دوبولبون في الاستيطان الفوري وسيلة لتحقيق غاية تكتمل بتمليك أكبر عدد ممكن من البروليتاريا الفرنسية كشرط لتحقيق "سلام الأمة الفرنسية". واقترح أن يشرع في تقسيم كل القطر الجزائري إلى أجزاء متعددة جدا بعد مصادرة جميع الأراضي، وذلك تحت إشراف لجان متخصصة. وتوقع أن توزع هذه الأقسام مثل مربعات الشطرنج، المربعات البيضاء تقسم في حد ذاتها إلى أجزاء من 10 هكتار سيتم استيطانها من طرف الدولة، والمربعات السوداء تخصص للاستيطان الفردي وتقسّم بأجزاء متساوية تباع بالمزاد وبسعر محدد؛ وبذلك يمكن للدولة تغطية بعض مصاريفها مباشرة. واقترح التنازل عن الأجزاء المعتبرة لأصحاب رؤوس الأموال عبر المزاد وبشروط جادة. ويبيّن أن توزيع قطع الأرض في هذا "النظام الاستيطاني" المقترح غير متساوية المساحة بين ما يمنح للعامل الأعزب وما يمنح لرب الأسرة (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 17-18).

وشكك في دقة التقارير الرسمية الخاصة بتحديد ملكية الدولة الفرنسية بالجزائر، حيث لم تسجل مثالا خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1848 سوى 400.000 هكتار وهي مساحة اعتبرها كافية لاستيطان 40.000 عائلة، بينما توقع أن هجرة سنة واحدة بإمكانها أن تحضر عددا أكبر من المعمرين. وضرب مثالا بلجنة تفتيش في حجوط، التي تبعد عن مدينة الجزائر بحوالي 81 كلم² (douze lieues)، تم تعيينها في عهد الدوق أومال Duc d'Aumale (11 سبتمبر 1847-25 فيفري 1848) التي أضافت 15.000 هكتار لأملاك الدولة بخلاف تقاريرها السابقة التي ذكرت عدم ملكيتها أي قطعة في حجوط، وقد أثنى الكاتب عليه واعتبره الحاكم العام الوحيد الذي "أدى واجبه"، مؤكدا أن ما اكتشفته سبعة عشر يوما من أملاك الدولة أكثر مما اكتشف في سبعة عشر سنة. لذا دعا الحكومة إلى التركيز على الأفعال أكثر من الأقوال (Raousset-Boulbon(de), 1848, p. 15). فكرة إبادة الجزائريين ومصادرة جميع أملاكهم كشرط أساسي للاستيطان لم يتفرد بها دوبولبون وإنما سبقه إليها العديد من الساسة والقادة العسكريين على رأسهم الجنرال كلوزال Clauzel، والسياسي دوطوكفيل اللذان حثّا على تبنيه كنظام للدولة الفرنسية.

V. المعايير التنظيمية للاستيطان وإعادة توزيع الملكية

اقترح دوبولبون مجموعة من التدابير المستعجلة التطبيق في الجزائر "الفرنسية"، والتي سبق وطالب بها في العرقة الفلاحية بمدينة للجزائر، وتوقع تبنيتها من طرف المجلس التأسيسي Assemblée constituante، واقترح ضرورة تطبيقها سنة 1848 أكثر من السابق، وذلك لضمان تطور المستعمرة. ويبيّن أن مخططة لا يعفي الدولة (فرنسا) من شق القنوات،

وإنشاء الطرق وخطوط السكك الحديدية، وتخفيف المستنقعات، ومسح الأراضي البور، واستغلال الجبال وبالتالي استيعاب العمال الذين لا يمكن للصناعة الخاصة دمجهم، وحثّ على تجاوز الصعوبات التي من شأنها عرقلة الهجرة وتشغيل ما يزيد عن 300.000 عامل (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 11-12).

سبق وأن نشر أونفنتان السانسيموني عضو اللجنة العلمية بالجزائر كتابه في هذا السياق سنة 1843، فصل فيه طبيعة الملكية في الجزائر وكيفية إعادة توزيعها على الفرنسيين، وبيّن خطوات الاستيطان انطلاقاً من هجرتهم إلى بناء المستوطنات المدنية منها والعسكرية، وإعادة "تنظيم" السكان الأصليين ووسائل إخضاعهم. ويبدو جلياً اطلاع دوبولبون على هذه الكتابات لأنه كرّر مراراً عدم ادعائه الأسبقية في هذا الطرح. ورّتب مجموعة من المطالب الفورية وهي كالتالي:

1. إعادة تأهيل "سكان إفريقيا"، أي المستوطنين الفرنسيين، الذين تم وضعهم خلال سبعة عشر سنة ضمن وضع "تخفيري ممنهج"، رغم تمتعهم بالنشاط وممارستهم للعمل الشاق. واعتبر أن الكولون من "يستحق" أن يقطن الجزائر وليس السكان الأصليين.

2. الإنشاء الفوري لنفس المؤسسات المدنية والسياسية الموجودة بفرنسا في المستعمرة؛ لأن "الثقة تستحق هذا الثمن".
3. منح الحرية للجيش والإدارة في الحصول على الفوائد التي تدرّها المستعمرة، وقد تعمّد كتابة كلمة فائدة بحروف مائلة لتمييزها والتأكيد على الفكرة. ورأى أن هذا الشرط هو الضمان الوحيد الذي من شأنه تحقيق الارتباط بالأرض، وسيعمل على تكريس ما وصفه بـ "الإنجازات المشتركة للإدارة والجيش"؛ وهذا ما سيساهم حسب رأيه في وضع حد للصراع بين المدني والعسكري.

4. الحرية لكل طرف في الاستفادة من الاستيطان بكامل إرادته سواء في الزراعة أو البناء أو التشجير أو البيع أو إعادة البيع. ووصف كل رجل من المعمرين بـ "العبقريّة في استثمار الطبيعة التي يملكها"، بما أن العمل لا يمكنه التطور إلا في ظل الحرية التامة؛

5. فتح الجزائر، بدون تحديد مدة زمنية، للقوى العاطلة عن العمل بفرنسا، وذلك عبر نداءات موجهة للعمال، والتجار، والصناعيين، وأصحاب رؤوس الأموال ليتمكن كل طرف من "أخذ نصيبه" فيما وصفه بـ "الإنجاز الرائع" الذي "يتمخض عنه شعب بأكمله".

طالب دوبولبون الحكومة سنة 1848، على غرار أونفنتان سنة 1843، بالإشراف على تنظيم الهجرة لضمان الاستقرار لـ 500.000 عاملاً في "الحقول الخصبة لإفريقيا" أي الجزائر. وطالب بمنح جميع المهاجرين "منحة طريق" وهي منحة تقدم لكل راغب في الهجرة إلى المستعمرة بدفع تكلفة التنقل إلى موانئ جنوب فرنسا وهي سات Sète، ومارسيليا Marseille وطولون Toulon، وحينما يصل إلى موانئ عنابة والجزائر ووهران يجد العامل هياكل استقبال مفتوحة.

وتساءل عن طبيعة العمل المتاح وضمان الأمن والسلامة لكل حالة اجتماعية، واقترح توجيه العمال إلى لجان متخصصة من شأنها تحديد طبيعة مناصب العمل التي تمنح للمهاجر. وأصرّ الكاتب على ضرورة احترام خصوصية القادمين من فرنسا وفي نفس الوقت احترام حريتهم في الذهاب إلى الجزائر من عدمه (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 11-12).

قارن دوبليون بين ما يمكن أن تمنح الحكومة للعامل بفرنسا وما يمكنها أن تحققه بالجزائر، وحسب رأيه إن سخرت الحكومة مبالغ ضخمة في شكل مجزأ في المتروبول سيتم الاحتفاظ بالعوز بينما لو تسخر مليار فرنك بالجزائر فإن البروليتاري سيصبح ملاكا: «مئة ألف عائلة من الفلاحين، ومئة ألف عائلة من المنجمين، ومليون فرد. إذا تم تسخير مليارين فرنك فإن النتيجة مضاعفة، وبالتالي تمنح فرنسا ثروة غير قابلة للتقدير». ورأى أنه من الضروري تقسيم العمال لحظة وصولهم إلى قسمين: العمال العزاب لقدرتهم على التنقل، والعمال أرباب العائلات حيث يتوجب على الدولة أن توليهم عنايتها بمنحهم فرص الاستقرار (Raousset-Boulbon(de), 1848, p. 31).

1. العزّاب والعمالة المتنقلة

تمثلت الأشغال التي من شأن العمال المتنقلين العزاب ممارستها حسب تقسيم دوبليون في: أشغال شق الطرقات والقنوات وسكك الحديد، واستصلاح الأراضي والتشجير، وبناء القرى، ومأوى واسع لرعاية مرضى تخفيف المستنقعات. واقترح تكليف لجان للتكفل بتحديد ورصد ومراقبة جميع الأشغال وتوجيه العمال إلى ورشات العمل، حيث يتم اتخاذ مجموعة من المقاييس لضمان مأوى صحي، وغذاء رخيص الثمن، وعمل ملائم ودائم. وبحسب مقترحات دوبليون فإن اللجان هي من يقرر منح العامل أجرا يوميا أو دفع مرتب حسب العمل المكلف به. وأكد بأنه، رغم مجهودات الحكومة المؤقتة، إلا أن عمال الحفر "المهرة والنشطاء والأقوياء" لن يتمتعوا أبدا من الأجر اليومي الممنوح لهم. واشتمل هذا المقترح على بعد اقتصادي وكذلك بعد اجتماعي وسياسي، حيث رأى ضرورة تأطير هؤلاء العمال للاستفادة من جميع مميزات الحياة المشتركة لضمان تطوير "غرائز التواصل الاجتماعي" لديهم؛ مما يسمح لهم بعد تعارفهم وتآلفهم أن يختاروا وينتخبوا رؤساء من بينهم، وتوقع حسن اختيارهم للأفضل. واعتبر هذا محفزا وضمانا لتربية الروح لدى العمال العزاب المتنقلين، حيث يجب منحهم مجالا واسعا من الأشغال العمومية لإنعاش ما وصفه بـ"إفريقيا الغالية جدا على جمهورية روما" والتي ستحييها مجددا جمهورية فرنسا (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 13-14). مجمل هذا الطرح يشبه ما قدمه المذهب السانسيموني الذي اقترح أن يسير الدين "المسيحية الجديدة" المجتمع لتحسين المصير المادي والمعنوي للطبقة الأكثر عددا والأشد فقرا (علمي، 2013، صفحة 36).

2. أرباب العائلات والعمالة المستقرة

أسند دوبولبون في مقترحه مجموعة من الوظائف للمستوطنين أرباب العائلات تمثلت فيما يلي: تسميد الأراضي، استغلال المناجم، و"حيثما وجد عمل يبحث عن ثروة الأمة في ثنايا الأرض". وأوصى الحكومة بمنح أرباب العائلات قطعة أرض لخدمتها فور وصولهم إلى الجزائر، وطالب المستوطنين بقبول مساحة 10 هكتار الممنوحة لهم لأن "الوقت غير كاف لمناقشة مساحتها إن كانت كافية أم لا". وأكد أن العائلة هي قاعدة المجتمع وبالتالي يجب أن يركز الاستيطان بالجزائر عليها، وأوصى اللجان التي يتم تعيينها من الحكومة أن تولي عنايتها القصوى بأرباب العائلات، وطلب منحهم امتيازات ثمينة. وبزّر عدم تساوي تقسيم الأراضي بين العمال العزاب وأرباب العائلات بضمان هذه الأخيرة لنقل النظام والأخلاق إلى طبقات العمال التي وصفها بـ "الكادحة والقاسية والهائجة" والمتحملة لأكبر جزء من الوضعية المأساوية، وبما أن الأسرة هي الساهرة على النظام العام فإن ملكية الأرض في الجزائر يجب أن تعود إليها وحدها؛ وتوقع أن يتمخض عن مقترحه عاملاً قوياً من الوعظ ونشر الأخلاق الذي من شأنه تجنيد معظم العمال في روابط عائلية (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 14-15, 19).

استدرك دوبولبون في جملة مقترحاته وجوب تكفل الدولة مالياً بضمان استقرار عائلات الفلاحين المستفيدين من 10 هكتار، واقترح منح كل عائلة مبلغ 3.000 فرنك أو أكثر. وفصل أوجه صرفها بحيث خصّص مبلغ 1200 فرنك للمأوى، ومبلغ 300 فرنك لزوجين من العجول ومثلهما من الأبقار، ومبلغ 300 فرنك للأدوات، والبذور مبلغ 200 فرنك. واقترح أن يتم توزيع ما تبقى من مبلغ 3.000 فرنك وهو 1000 فرنك على مواد غذائية تمثلت في الخبز والنبيد واللحم، بناء على أن الأجر اليومي لعائلة متكونة من خمس أفراد يكلف ما معدله 10 فرنك يومياً؛ مما يجعل الدولة تدفع لـ 300 يوم عمل ما قيمته 3.000 فرنك وهو مبلغ كاف لتغطية الحاجيات الضرورية للفلاح والتي وصفها بـ "الحياة الحيوانية". وألح على ضرورة تكفل الدولة بالباطالين طالما أن الصناعة الخاصة لا يمكنها تشغيلهم. بينما أكد الكاتب أن الطريقة المقترحة، أي حينما تدفع الدولة المنحة أو رأس مال بدل الأجرة اليومية، ستستغني العائلة مباشرة عن الدولة مما يمنح هذه الأخيرة وسيلة قوية للتخلص من الأعباء التي تثقلها. وشرح مفهومه لرأس المال الذي هو الحقل، والمنزل، والعجول، والعربات، ورأس المال الذي سيحققه العامل من عمله (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 17-18).

3. عمال رؤوس الأموال وحيوية القروض

أكد دوبولبون على ضرورة الاهتمام بالجانب المالي في مشروعه الاستيطاني، حيث بين ضرورة تثمين رأس المال في الاستثمارات كمكمل للعمل اليدوي. وانتقد ظاهرة اجتماعية متمثلة في الاكتفاء باحترام العمل اليدوي دون غيره، وأرجع أسبابه إلى الجهل أو الخوف، لذا رأى « من الضروري التنكير بهذه الحقيقة لتجنب العودة بالمجتمع إلى مرحلته البدائية؛

حيث أن انتفاء وجود رأس المال يؤدي إلى عدم خلق مناصب العمل». وقد ميّز دوبولبون بين ما أسماه بعمال القادم وعمال المحراث، وما صنفه "عمال رؤوس الأموال"، ورأى ضرورة فتح أبواب الجزائر لرأس المال بضمان الدولة لمجموعة من الحوافز لمضاعفته؛ لأن التقدم الاجتماعي مشروط باستثمارات أصحاب رؤوس الأموال. وكرّر الكاتب على عجل مفهومه لرأس المال الذي اتسع إلى كل ما له علاقة بالإنتاج: المنزل، العجول، العربات، أدوات الورشة، السفينة العابرة للبحار، ذكاء المفكر، وذراعي العامل، وما يشكل الذهب والفضة إلا جزء بسيطاً من رؤوس الأموال. ووجه حسب تعبيره صرخة وليس نداء لمالكي القصور والعقارات الباذخة والمصانع والمحلات التجارية والأراضي والغابات، وكل "غني يخشى جماهير العمال الجائعة" من أجل الاستيطان الفوري بالجزائر. ودعا بلهجة حادة إلى الاستثمار واقتلاع الثروات من سطح الأرض وجوفها؛ لأن هذا من شأنه أن يلقي صدها وسط، ويمنح الطبقة الغنية السلام و"للجميع" الازدهار (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 23-24, 26-28). والمقصود بالجميع هو جميع الفرنسيين المستوطنين بالجزائر وليس السكان الأصليين.

واعتبر أن القرض صورة من صور "كمال المجتمع"، وبما أن الذهب والمال رؤوس أموال غير منتجة في حد ذاتها فسيتم تعويضها بالقرض. وصنّف الصناعة والفلاحة والتجارة حقولاً مفتوحة لأصحاب رؤوس الأموال وبإمكانهم مضاعفة قوتهم بمئات الأضعاف عبر مؤسسات القرض التي يتم تأسيسها. لذا من واجب أي "حكومة تقدمية" أن تجعل من القرض شعبياً أو في متناول أي مستثمر، وانتقد الحكومة الفرنسية التي لم تدرك حيوية هذه المسألة "وبالكاد تشعر بهذه القيمة"، رغم أن "الأمة" يمكنها بهذا أن تربح قرناً من التقدم. وضرب مثلاً بما وصفه "معجزات" إنجازات الولايات المتحدة من تراكم رؤوس الأموال "الضخمة" نتيجة قوة القرض. وقدّر أن الوقت ليس في صالح فرنسا والفرنسيين لوضع مخاوف اختيار قيمة العملة وإفلاس المؤسسات الاقتصادية في المقدمة، خاصة وأن الجزائر البلد المشمس "والمسكين" لا يبعد سوى 40 ساعة عن فرنسا، مما يضاعف من إمكانية تحقيق نفس الإنجازات به. واقترح على الحكومة أن تسارع في إنشاء مؤسسات مالية لصالح القطاع الفلاحي والتجاري وهي: البنوك ومكاتب الخصم على غرار ما تم تأسيسه بفرنسا المتروبول (Stoskopf, 2002). هذه الأخيرة هي مؤسسات بنكية برؤوس أموال مشتركة بين ثلاث هيئات: بنك فرنسا والمقاطعة والخواص، وهذا كحل للوضع البائس التي عرفت الجزائر نتيجة التعامل بالربا التي "التهمتها". حينها سيعود المترددون من أصحاب رؤوس الأموال الصناعية للاستثمار، حسب دوبولبون، وتخلق بذلك فرص عمل مما سيعود بالفائدة نظراً لإمكانيات الجزائر الهائلة في مجالات الفلاحة والصناعة والتجارة. ولم يهمل الإشارة إلى العراقيل المرتبطة بالعامل الإنساني أو البشري لذا رأى ضرورة تنفيذ السلطة لشروط فورية تركز على القاعدة القوية للقرض، والإسراع في إصلاح النظام المالي للدولة وهذا الأمر غير قابل للانتظار في فترة كثر تداول كلمة الإصلاح في عهد الجمهورية الثانية (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 29, 31).

لم يكن دوبولبون وحده صاحب هذا الطرح، أي ضرورة إنشاء نظام بنكي متطور في الجزائر، وإنما ألحت عدة اتجاهات على ضرورة الإسراع في فتح بنوك بالجزائر وربطت بين مصير المشروع الاستعماري بالجزائر ككل وتأسيس مؤسسات تقدم خدمات مصرفية. ونظرا للضغوطات التي مارسها اللوبي الكولونيالي وتعززه خلال العهد الجمهوري فإنه لم تمر سوى سنة واحدة على صدور كتاب دوبولبون حتى تم فتح أول مؤسسة مالية "مكاتب الخصم سنة 1849 تبعها بعد ذلك في سنة 1851 إنشاء أول بنك في الجزائر "بنك الجزائر" La Banque d'Algérie.

VI. الإمكانيات التعدينية للجزائر أفق الصناعة الفرنسية

انتقد دوبولبون نقص الموارد الخاصة بقطاع الصناعة في فرنسا قبل سنة 1848، والتي لم تغط حاجات عمالها ولم تمتلك سوى رأس مالها في أقصى حد؛ الأمر الذي ضاعف أزمة الفقراء أو الطبقات الفقيرة حسب مصطلح الكاتب. فرنسا دولة فلاحية بالدرجة الأولى خلال القرن التاسع عشر كما أشرنا سابقا، وقد أثّرت ثورة فيفري 1848 بشكل "كارثي" على القروض؛ لذا ألقت الأزمة المالية بثقلها على "الأمة"، حسب وصف الكاتب، وفقدت "الطبقة العاملة" الأمل في إيجاد عمل يضمن حياتها في الفلاحة والتجارة والصناعة (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 5-6). وعرفت فرنسا خلال هذه الفترة صراعا ما بين الشمال والجنوب حيث الساكنة الصناعية والتجارية مقابل الساكنة الفلاحية، وبيّنت إحصائيات سنة 1851 أن فرنسا حينئذ هي بلد المؤسسات الصناعية الصغيرة التي واجهت تحولات اقتصادية، هذه الشركات الصغيرة وعمالها أو مسيريهما قد لعبوا حينئذ دورا مهما في الحياة السياسية للبلاد، حيث صنفت باريس مدينة صناعية على رأسها صناعة الملابس، وإنشاء سكك الحديد، والنجارة (Caron, 1993, pp. 39, 60).

بدأ دوبولبون بتعداد مقدرات الجزائر الاقتصادية التي اعتبرها خلاص فرنسا، وذكر عدة ثروات طبيعية ومنتجات فلاحية لتغذية الصناعة التحويلية التي من شأنها بعث التجارة وهي: الأراضي الخصبة، ومناجم النحاس، والقصدير، والحديد، والرصاص، والفضة، بالإضافة إلى الحرير والقطن والكتان والتبغ و"آلاف" المنتجات الفلاحية الأخرى. وقدّر الكاتب النظام التعديني بالجزائر الذي بإمكانه منح الصناعة مصدرا غير محدود، وتساءل بالتالي عن أي نظام يتوجب على الدولة اتباعه في استغلال المناجم. ورأى أنه ضمن مجموع أشكال الاستيطان، الصناعة التعدينية هي التي بإمكانها أن تمنح أفضل استغلال لصالح "الطبقة العاملة" بجميع فئاتها، لذا ينبغي تحديد الصفة القانونية لكل عامل انخرط وتم قبوله ضمن الجمعية ليصبح جزء منها، وبهذا يضمن القضاء على المعاناة وفي نفس الوقت يسمح بتنظيم الشغل الذي يتوجب أن يكون "مُشجّعا ومُحفّزا ومدفوع الأجر بطريقة مغرية"، وقدّم مجموعة من المقترحات أهمها (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 6, 19-21).

1. عدم منح الدولة أي امتياز يتعلق باستغلال المناجم.
 2. استغلال المناجم بشراكة بين العمال أنفسهم ومؤسسات المصرفية العمومية وبكفالة من الدولة؛ حيث تتكفل الدولة بتوفير رأس المال ويمنح العامل جهده.
 3. تسيير العمال لأنفسهم بأنفسهم تحت إدارة مهندسين أكفاء يتم اختيارهم من طرف الحكومة وبموافقة لجنة مختصة. واقترح أيضا أن يتم انتخاب جميع رؤساء العمال من طرفهم العمال أنفسهم؛ ويتم أيضا انتخاب مجلس العمال من بينهم ليتكفل بجميع المسائل التنظيمية والانضباطية التي تطرح بالجمعية. واعتبر التسيير الذاتي للعمال الضمان الأساسي للانضباط وسمو الأخلاق بينهم لأن مصيرهم بين أيديهم.
 4. يمتلك مجلس العمال كافة الصلاحيات بما فيها تنفيذ مختلف العقوبات من بينها إقصاء أعضاء، وبالتالي يتوجب على الجمعية رفضهم.
- اقترح دوبلون تطبيق هذه المقترحات، وحينما يمنح 10.000 فرنك لكل عضو (عامل) يجب عليه أن ينسحب من الجمعية تاركا مكانه لعامل آخر؛ حيث يمكنه مبلغ 10.000 فرنك من الاستقرار والخروج من صفوف البروليتاريا، وتوقع أن تحجز اللجان المتخصصة الأماكن الشاغرة خاصة لأشخاص "تحفزهم الحياة السابقة بتشجيع مماثل". مقترح دوبلون حول جمعيات العمال يوحى بتأثره بفكرة فورييه عن الجمعيات التعاونية للعمال الذين يعملون في فرق أو مجموعات (علمي، 2013، صفحة 40)، واقترح دوبلون أن يتم توزيع منتوج الاستغلال les produits de l'exploitation على النحو التالي: (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 20-21)
- أ. تمنح أجرة يومية لكل عامل ولجميع رؤساء العمال les chefs.
 - ب. تقدم الدولة قرضا بنسبة 5% من قيمة رأس المال المخصص لدفع الفوائد.
 - ج. يخصص ما نسبته 5% من المبلغ للتعويضات من نفس رأس المال.
 - د. يخصص ما نسبته 10% من المنتوجات، بعد اقتطاع ما ذكر آنفا، لتأسيس منشآت جديدة لتحسين ظروف العمال.
 - هـ. يتم تقسيم الفائض من الإنتاج أي نسبة 80%، بعد اقتطاع الأجور، بين العمال بناء على نسب مقرر من طرف العمال أنفسهم، ومحددة بناء على القانون التأسيسي للجمعية.
- تكلف "جمعية عمال المناجم" بضمان مصير الأرمال، واليتامى، وكبار السن، والعمال العجزة بسبب حوادث العمل. وذلك بضمان التعليم الديني والتعليم المدني، وتوفير ظروف معيشية حسنة، وكل عناية "تتطلبها الإنسانية". واعتبر أن الأراضي، والمناجم والمصانع هي رؤوس أموال تقرضها الدولة للعمال، وتوقع أن يفوق الإنتاج الاستهلاك مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار إلى الحد الأدنى، وبالتالي سيتمكن "العامل البروليتاري" من تغطية حاجاته بشكل وافر. ورأى أنه بإمكان

الدولة العمل على استقرار أو تثبيت العامل في الجزائر كمالك أو كشريك في بعض الاستثمارات exploitation بدفع عن كل عامل قيمة لا تتجاوز 300 مرة الأجرة اليومية. وكرر نفس الفكرة التي مفادها أن الدولة تسخر في يوم واحد ما ستدفعه للعامل في 300 يوم، وأكد على أن ما وصفه بـ"تضحيات الدولة" ستتوقف عند هذا الحد بما أنها جعلت من كل عامل "حر وسعيد". (Raousset-Boulbon(de), 1848, pp. 22-23).

خلاصة

تعكس المصادر بصفة جلية المنطلقات الفكرية لأصحابها، وكذا غاياتهم من تحريرها، ناهيك عن الظرف العام الذي نشرت فيه. ولطالما وضّحت دراساتنا حول تاريخ الجزائر خلال فترة الاحتلال ما نراه نحن "كضحايا" لهذا النظام، وهذا جزء من الواقع التاريخي الذي لا يمكن إنكاره. إلا أن الاكتفاء بذلك يحول دون إدراك مضامين المصادر الفرنسية من حيث منطلقاتها المذهبية وغاياتها السياسية ضمن الظرف العام لفرنسا خاصة الداخلي. وقد خضعت الجزائر المستعمرة- المستوطنة طيلة فترة احتلالها إلى ظروف فرنسا الداخلية بالمتروبول، وما فرض على الجزائريين في ظل مختلف الأنظمة السياسية ما هو إلا انعكاس لمتطلبات النخبة السياسية والفكرية في المجتمع الفرنسي بفرنسا و/أو المهاجرين إلى الجزائر الذين تحولوا بمرور الوقت إلى لوبي كولونيالي يراعي مصالحه ليس على حساب السكان الأصليين أصحاب الأرض من الجزائريين فحسب إنما على حساب مصالح الدولة الفرنسية في حد ذاتها.

تبين من خلال ما سبق عرضه من مقترحات دوبولون تأثيره بمختلف المذاهب الفكرية والسياسية واطلاعه على مقترحاتها، وعكس مساهمة الكولون في الإنتاج المعرفي والتنظير للاحتلال والاستيطان، وارتباط كتاباتهم ارتباطاً وثيقاً بواقع فرنسا الداخلي وسعيهم لحل أزمتها من خلال المستعمرات. استغل دوبولون الظرف السياسي للتأثير على الرأي العام وكذا مواقع القرار السياسي، فقد نشر كتابه في ظل ثورة 1848 وقيام الجمهورية الفرنسية الثانية وتعزز مركز الكولون في الجزائر. وإن لم نملك دلائل واضحة على تأثير اقتراحات دوبولون في هذا الكتاب على مواقع القرار، فإن معظم ما تم اقتراحه قد تم اعتماده بفترة وجيزة: سواء تشجيع الهجرة ومنح المهاجرين امتيازات واسعة وتحويلهم إلى مستوطنين وملاكين، أو إنشاء المؤسسات المالية واعتماد مؤسسات القرض وغيرها. علماً أن الكاتب لم يدع الأسبقية في طرحه إنما دعم مقترحات سابقة؛ وبالتالي استجابت الميتروبول لضغط "لوبي كولونيالي".

لم يول دوبولون أي اهتمام لمصير الجزائريين على غرار العديد من الساسة والمفكرين الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر، والذين لم يكتفوا بتبرير الاحتلال إنما وضعوا أسسه النظرية واقترحوا مخططاته العملية أو التطبيقية. فقد أشار دوبولون إليهم بصفة "الأهالي" مرتين فحسب وفي سياق حديثه عن الاستيطان وإعادة توزيع الملكية. ولم يجد الوقت مناسباً حتى طرح مسائل أخلاقية تتعلق بالإبادة. واعتبر أن الإستيطان وسيلة لا غاية لحل أزمة الشغل بالمتروبول، وبالتالي

يمكن أن نستخلص أن إبادة المجتمع الأصلي ومصادرة جميع أملاكه ما هما سوى آلية لتنفيذ الاستيطان لا أكثر. إذن المسائل الأخلاقية والتربية الروحية التي دعا إليها لا تطبق على الجزائريين إنما على مشروع المجتمع الفرنسي الجديد الذي يزعم تربيته على أرض الجزائر.

إن مقترح دوبلون لحل مسألة اقتصادية-اجتماعية وهي البطالة في فرنسا من خلال استيطان الجزائر واستغلال إمكانياتها الاقتصادية وإبادة سكانها وإعادة توزيع ملكياتهم يعكس بوضوح الفكر الاستعماري ويبين كيف جردت المجتمعات المستعمرة من إنسانيتها وتم تحويلها إلى مجرد آلات أو وسائل في خدمة الدول والمجتمعات المستعمرة. هذا ليس خطابا وطنيا إنما استنتاجا أثبتته المصادر الفرنسية في حد ذاتها، فقد وضح بعض القادة العسكريين كالجنرال ولسين إسترهazy Walsin Esterhazy هذا الواقع وصرح سنة 1849: « يمكننا القول بدقة أنه لم يتم تنظيم العرب إلا خدمة للمصلحة الأنانية لسيطرتنا: فلم نأخذهم بعين الاعتبار إلا من منظور الاستفادة التي استطعنا جنيها منهم، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالضرائب أو بكل خدمات الحرب الخ، التي تم فرضها عليهم بصفة تعسفية، أما فيما يخص المصالح العامة للسكان، (...) فتجاهلناها إرادتنا بصفة تامة» (علمي، 2013، صفحة 17).

إذن الاعتماد على لغة المصادر في طرح الإشكاليات التاريخية ودراستها ضمن ظرفها التاريخي يمنح أفقا جديا للمؤرخ، ويسمح بإدراك مختلف جوانب الحدث التاريخي، فكتاب دوبولون جسد لنا الفكر الاستعماري ونظرة استعلاء "الرجل الأبيض المتحضر"، ومنحنا في نفس الوقت صورة عن واقع فرنسا وأزماتها الداخلية الاجتماعية-الاقتصادية منها والسياسية. وكذلك ذكر بعض الإشارات حول واقع المعمرين الأوائل في الجزائر، رغم مبالغة الكاتب في ذلك للتسريع في تبني مقترحاته، بتبيان خطر مقاومة الجزائريين والعراقيل الطبيعية في ظل تردد كبار الساسة في تحقيق طموحات المعمرين نظرا للواقع السياسي المتأزم بالمتروبول الذي شهد ثورتين في أقل من عشرينين.

قائمة المراجع باللغة العربية

- آلكس طوكفيل. (2016). كتابات طوكفيل عن الجزائر 1837-1847: طوكفيل بين الديمقراطية والاستبداد، ترجمة وتقديم علي زكي. الجزائر: دار الجائزة.
- سعيد علمي. (2013). الاستعمار والعمران: السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، ترنسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة. بودواو، الجزائر: دار خطاب.
- محمد حبيب بشاري. (2015). روما وزراعة المقاطعات الإفريقية بين 146 ق-م و285 م.. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

- Caron, J.-C. (1993). *La France de 1815 à 1848, 3e éd.* Paris: Armand Colin.
- Charles-Robert, A. (2005). *Le gouvernement du général Berthezène à Alger en 1831.* France: Bouchène.
- Enfantin. (1843). *Colonisation de l'Algérie.* Paris: P.Bertrand.
- Guy, P. (2012). *La France en Algérie 1830-1954, Collection Chronique.*, Paris: Vendémiaire.
- Jacques, D. (1941). *Un conquistador moderne le Comte de Raousset-Boulbon.* Paris: Fernand Sorlot.
- Kateb, K. (2010). *Européens, "indigènes" et juifs en Algérie 1830-1962: Représentations et réalités des populations.* Algérie: el-Maarifa.
- Lardillier, A. (2015). *Le peuplement français en Algérie de 1830 à 1900 : les raisons de son échec.* Versailles: L'Atlantique.
- Madelène, H. d. (1856). *Le comte Gaston de Raousset-Boulbon sa vie et ses aventures d'après ses papiers et ses correspondances.* Alençon: Poulet-Malassis et Broise.
- Raousset-Boulbon (de), R. G. (1857). *Une conversion (roman).* Paris: Jacottet Bourdillat.
- Raousset-Boulbon(de), G. R. (1848). *La question des travailleurs résolue par la colonisation de l'Algérie.* Avignon: T. Ficher aîné.
- Sari, D. (2012). *La Dépossession des fellahs 1830-1962.* Alger: ENAG.
- Stoskopf, N. (2002). La fondation du comptoir national d'escompte de Paris, banque révolutionnaire (1848). *Histoire, économie et société, 21^e année, n°3*, pp. 395-411.
- Tocqueville. (2003). *Sur l'Algérie, présentation Saloua Boulbina.* Paris: GF Flammarion.
- Yvette, K. (1984, Avril-juin). Les colons de 1848 en Algérie : mythes et réalités. *Revue d'histoire moderne et contemporaine, T 31, N°2*, pp. 177-202.